# أولا:النظرية الكلاسيكية

لقد اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظف الكامل. وقد أثبتت التجارب عدم صحة نظريتهم نتيجة الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينيات من القرن الميلادي الماضي. وعلى الرغم من كون النظرية أصبحت مرفوضة من جانب غالبية الاقتصاديين إلا أنه من الضروري لنا دراستها كخلفية لدراسة النظرية الحديثة للتوظف.

❁ والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:

- عدم واستحالة حدوث عجز في الطلب الكلي: أي أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أوالإنفاق (مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل).
- مرونة الأسعار والأجور: أي أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.

**وهذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على ما يلي:**

١. قانون ساي للاسواق Say's Low .

٢. تساوي الادخار مع الاستثمار.

ومضمون قانون ساي للاسواق Say's Low (نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي") أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون باختصار على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" "Every Supply Creates Its Demand". وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

## ثانيا:النظرية الكينزية

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير في عام ١٩٢٩. وفي عام ١٩٣٦ قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة (النظرية الكينزية) بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكنزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

## مقومات النظرية الكينزية

❁ وتتلخص أهم مقومات النظرية الكينزية فيما يلي:

### ١. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكينزية تقول بأن: ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة. فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الكينزية هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة. فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

## ٢- سعر الفائدة ليس العامل الأكثر تأثيرا على الاستثمار:

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

## ٣- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار:

تنكر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار و الأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل و ذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية و سياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور. فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخول النقدية. وبرفضنا لنظرية التوظف الكلاسيكية، فإننا نعترف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظف كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي والذي سنتعرض له ولمكوناته في الفصول التالية.

# أولا:الاستهلاك

## مكونات الناتج المحلي(بطريقة الإنفاق )

1 . الاستهلاك .(C)
2. الاستثمار (I)
3. الانفاق الحكومي. (G)
4. صافي الصادرات.( X – M )

والناتج المحلي (بطريقة الإنفاق )يرمز له بالرمز Y ويطلق عليه الطلب الكلي وكذلك الإنفاق الكلي :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

* تمهيد:

**مكونات الاستهلاك الكلي:**

يتكون الإنفاق الاستهلاكي الكلي من المكونات التالية:

( أ ) شراء السلع الاستهلاكية غير المعمرة Nondurable Goods، كالمواد الغذائية من دقيق وفواكه وخضروات والملابس.

(ب) شراء السلع الاستهلاكية المعمرة Durable Goods كالسيارة والثلاجة والتلفزيون والأثاث.

(ج) الإنفاق على الخدمات المختلفة مثل رسوم التعليم، والعلاج، والتأمين، والسياحة، والسفر، الخدمات البنكية...الخ.

## 1 – تقسيم الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار ومثال توضيحي:

يعتبر الدخل الشخصي المتاح المحدد الرئيس لكل من الاستهلاك والادخار، حيث أن:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار.

$$Y = c + s$$

والمعادلة السابقة تسمى بمعادلة الدخل المتاح، فالدخل (Y) يقسم عادة بين الاستهلاك (c) والادخار (S)، وهذا يعني أنه توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة، وبين الدخل والادخار من جهة أخرى، وهذا يعني أن الاستهلاك هو دالة في الدخل، وكذلك الادخار هو دالة في الدخل ويمكن أن نوضح العلاقة بين الدخل من ناحية وبين كل من الاستهلاك والادخار من ناحية أخرى من خلال المثال التالي:

**مثال (١):** إذا كان لديك الجدول التالي والذي يوضح مقدار الدخل المتاح (Y) والاستهلاك الذاتي (المستقل)، والاستهلاك التابع (المستحث) لاقتصاد دولة ما المبالغ بملايين الدولارات

| الدخل المتاح (Y) | الاستهلاك الذاتي (a) | الاستهلاك التابع (bY) | مجموع الاستهلاك (c) | مجموع الادخار (s) | الميل المتوسط للاستهلاك (APC) | الميل المتوسط للادخار (APS) | الميل الحدي للاستهلاك (MPC) | الميل الحدي للادخار (MPS) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 100 | 0 | | | | | | |
| 200 | 100 | 150 | | | | | | |
| 400 | 100 | 300 | | | | | | |
| 600 | 100 | 450 | | | | | | |
| 800 | 100 | 600 | | | | | | |
| 1000 | 100 | 750 | | | | | | |
| 1200 | 100 | 900 | | | | | | |
| 1400 | 100 | 1050 | | | | | | |

## المطلوب:

1- وضح المقصود بالاستهلاك الذاتي والاستهلاك التابع.
2- احسب مجموع الاستهلاك لهذه الدولة ثم وضح المقصود بدالة الاستهلاك .
3- احسب مجموع الادخار واشتق دالة الادخار.
4- أوجد الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار وما هي العلاقة بينهما.
5- أوجد الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وما هي العلاقة بينهما.
6- أرسم خط الدخل ودالتي الاستهلاك والادخار موضحاً العلاقة البيانية بين دالتي الاستهلاك والادخار.
7- ما هي نقطة الدخل التعادلية (نقطة التعادل Break – even) وضحها بيانياً.

## الإجابة:

### (1) المقصود بالاستهلاك الذاتي والاستهلاك التابع

- الاستهلاك الذاتي: وهو يسمى كذلك بالاستهلاك المستقل أو التلقائي وهذا الاستهلاك يمثل قيمة ثابتة وهو مستقل عن مستوى الدخل أي لا يتغير بتغير الدخل، وهذا يتمشى مع واقع الحياة حيث لا يمكن تصور عائلة من العائلات بدون استهلاك حتى ولو لم يكن لها دخل، ويتم تمويل هذا الاستهلاك إما من مدخرات سابقة أو عن طريق الاقتراض مثلاً.

ويرمز لهذا الاستهلاك بالرمز (a) وهو يعني قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر.

- الاستهلاك التابع: ويسمى كذلك بالاستهلاك المستحث ،وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل ويسمى بالاستهلاك التابع لأنه يتبع للدخل فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع، ويساوي هذا الجزء من الاستهلاك المقدار (bY).

## (2) مجموع الاستهلاك

يمكن إيجاد مجموع الاستهلاك بجمع الاستهلاك الذاتي والاستهلاك التابع كما يلي:

مجموع الاستهلاك (c) = الاستهلاك الذاتي (a) + الاستهلاك التابع (bY)

والمعادلة السابقة تسمى بدالة الاستهلاك، ويمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$C = a + bY$$

حيث أن a هي الاستهلاك الذاتي وهو قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر، أما bY فهي الاستهلاك التابع والذي يزيد مع زيادة الدخل وإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر.

والدالة السابقة هي دالة خطية ، حيث أن (b) وحدها تعبر عن ميل هذه الدالة، وهذا الميل ذا قيمة موجبة وثابتة وهو يسمى كذلك بالميل الحدي للاستهلاك.

## (3) مجموع الادخار واشتقاق دالة الادخار

**يمكن إيجاد مجموع الادخار عن طريق المعادلة التالية:**

**الادخار = الدخل – الاستهلاك**

$$S = Y - c$$

**اشتقاق دالة الادخار:**

**طالما أن الدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار حيث أن: $Y = c + s$**

**فإن دالة الادخار يمكن اشتقاقها من دالة الاستهلاك حسب الخطوات التالية:**

$$Y = c + s$$

$$S = Y - c$$

$$S = Y - (a + bY)$$

$$S = Y - a - bY$$

$$S = -a + Y - bY$$

$$S = -a + Y(1-b)$$

$$S = -a + (1-b)Y$$

دالة الادخار

* ويلاحظ مما سبق أن الرمز ( a – ) يعبر عن ذلك الجزء من المدخرات التي تمول الاستهلاك عندما يكون الدخل صفراً ، وإشارته بالسالب لأنه يعبر عن نقص في الادخار وهو بالمقابل للرمز( a ) في دالة الاستهلاك.

## (4) الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

يمكن إيجاد الميل المتوسط للاستهلاك ( Average propensitY to consume ) ويرمز له بالرمز (APC) وذلك بقسمة مجموع الاستهلاك على الدخل المتاح :

$$APC = \frac{C}{Y}$$

الميل المتوسط للاستهلاك = مجموع الاستهلاك / الدخل المتاح

أما الميل المتوسط للادخار (Average propensitY to save) ويرمز له بالرمز (APS) فإننا نحصل عليه بقسمة مجموع الادخار على الدخل المتاح :

$$APS = \frac{S}{Y}$$

الميل المتوسط للادخار = مجموع الادخار / الدخل المتاح

وكما يلاحظ من الجدول السابق أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بتزايد الدخل والذي يعني في نفس الوقت تزايد الميل المتوسط للادخار مع تزايد الدخل ، حيث طالما تتناقص نسبة الدخل المتجهة للاستهلاك مع تزايد الدخل فإن ذلك يعني في نفس الوقت تزايد نسبة الدخل الموجهة للادخار .

ويلاحظ كذلك أن الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك ما دامت قيمة الاستهلاك الذاتي موجبة .

* ويلاحظ أخيراً أن الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = واحد صحيح

$$APC + APS = 1$$

## (5) الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

يمكن احتساب الميل الحدي للاستهلاك (Marginal propensitY to consume) ويرمز له بالرمز (MPC) وذلك بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل .

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل

ويلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن المعامل (b) في دالة الاستهلاك

$$c = a + bY$$

حيث أننا إذا قمنا بتفاضل دالة الاستهلاك السابقة بالنسبة للدخل نحصل على الميل الحدي للاستهلاك وذلك كالتالي :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$$

* وحيث أن الدخل المتاح يقسم بين الاستهلاك والادخار ، لذلك فإن التغير في الاستهلاك عادة يكون أقل من التغير في الدخل، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح ولكنه أكبر من الصفر أي أن : $0 < b < 1$

ويمكن احتساب الميل الحدي للادخار (Marginal propensitY to save) ويرمز له بالرمز (MPS) وذلك بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل .

الميل الحدي للادخار = التغير في الادخار / التغير في الدخل

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ويلاحظ أن الميل الحدي للادخار هو عبارة عن المعامل (1-b) في دالة الادخار :

$$S = -a + (1-b)\,Y$$

حيث أننا إذا قمنا بتفاضل دالة الادخار السابقة بالنسبة للدخل نحصل على الميل الحدي للادخار وذلك كالتالي :

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - b$$

* ويعني ذلك أن التغير في الادخار على التغير في الدخل يساوي واحد صحيح ناقص الميل الحدي للاستهلاك .

* ونستنتج مما سبق أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد صحيح

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y}+\frac{\Delta S}{\Delta Y}=b+(1-b)=1$$

ويتضح لنا ذلك من الجدول السابق، وعلى ذلك إذا عرفنا الميل الحدي للاستهلاك نعرف بسهولة الميل الحدي للادخار، وكما هو ملاحظ فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 وهو نسبة ثابتة عند كل مستوى من الدخل نظراً لأن العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة خطية ، أي أن 0.75 من الزيادة في الدخل تذهب للاستهلاك والمتبقي 0.25 تذهب للادخار وهي تمثل الميل الحدي للادخار وهي ثابتة أيضاً عند كل قيمة من قيم الدخل .

❊ على ضوء ما سبق ومن خلال الجدول التالي فإن دالة الاستهلاك تكتب كما يلي :

$$C = a + bY$$

$$C = 100 + 0.75\ Y$$

❊ أما دالة الادخار فتكتب كما يلي :

$$S = a + (1- b)\ Y$$

$$S = -100 + (1- 0.75)Y$$

$$S = -100 + 0.25Y$$

إجابة مطلوبات المثال السابق على النحو التالي:

| الدخل المتاح (Y) | الاستهلاك الذاتي (a) | الاستهلاك التابع (bY) | مجموع الاستهلاك (c) | مجموع الادخار (s) | الميل المتوسط للاستهلاك (APC) | الميل المتوسط للادخار (APS) | الميل الحدي للاستهلاك (MPC) | الميل الحدي للادخار (MPS) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 100 | 0 | 100 | -100 | - | - | - | - |
| 200 | 100 | 150 | 250 | -50 | 1.25 | -0.25 | 0.75 | 0.25 |
| 400 | 100 | 300 | 400 | 0 | 1.0 | 0 | 0.75 | 0.25 |
| 600 | 100 | 450 | 550 | 50 | 0.92 | 0.08 | 0.75 | 0.25 |
| 800 | 100 | 600 | 700 | 100 | 0.88 | 0.12 | 0.75 | 0.25 |
| 1000 | 100 | 750 | 850 | 150 | 0.85 | 0.15 | 0.75 | 0.25 |
| 1200 | 100 | 900 | 1000 | 200 | 0.83 | 0.17 | 0.75 | 0.25 |
| 1400 | 100 | 1050 | 1150 | 250 | 0.82 | 0.18 | 0.75 | 0.25 |

**❋ يوضح الشكل البياني التالي خط الدخل ودالة الاستهلاك ودالة الادخار ، حيث يلاحظ من هذا الشكل ما يلي :**

- خط الدخل هو خط مستقيم ، وهو يقسم الزاوية القائمة إلى قسمين متساويين ، ويصنع في كل قسم زاوية مقدارها (45) درجة ، لذلك يسمي هذا الخط أحياناً بخط الـ ٤٥ درجة ، ويستخدم هذا الخط كأسلوب إرشادي لتوضيح العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، ولو فرضنا مثلاً أن الاستهلاك = الدخل أي أن كل دولار زيادة في الدخل يذهب للاستهلاك لأصبح منحنى الاستهلاك منطبقاً على خط الدخل .
- باستخدام البيانات الواردة في الجدول السابق نقوم برسم دالة الاستهلاك والتي تقطع خط الدخل عند النقطة N1 وعند هذه النقطة يكون الاستهلاك مساوياً للدخل ، وتسمى هذه النقطة بنقطة التعادل وعند هذه النقطة (N2) يكون الادخار = صفر ، أما على يمين النقطة N2 يكون الادخار موجباً وعلى يسارها يكون سالب .

## (6) رسم خط الدخل و دالتي الاستهلاك والادخار

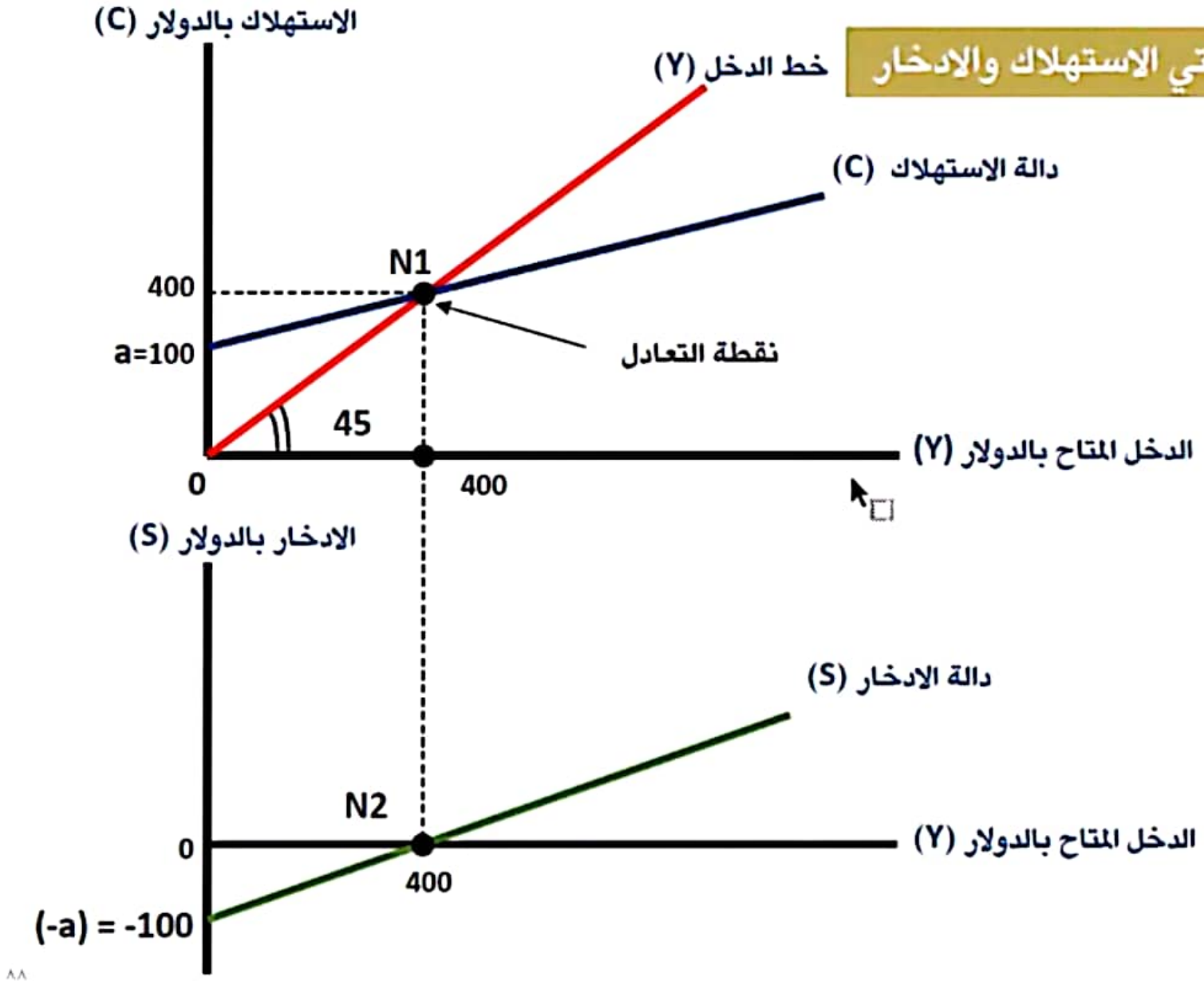

## (7) نقطة الدخل التعادلية (نقطة التعادل Break – even)

### نقطة التعادل :

**هي النقطة التي يتساوى عندها الدخل مع الاستهلاك ، وعند هذه النقطة يكون الادخار مساوياً للصفر . وقد تم توضيح هذه النقطة في الشكل البياني السابق وهي النقطة (N1 و N2) ، حيث قبل هذه النقطة يكون الاستهلاك أكبر من الدخل ويكون الادخار سالباً، أما بعد هذه النقطة فيكون الدخل أكبر من الاستهلاك ويكون الادخار موجباً .**

**مثال (٢):** إذا توافرت لديك دالة الادخار التالية: $S = -80 + 0.2\,Y$

| الدخل المتاح (Y) | الاستهلاك الذاتي (a) | الاستهلاك التابع (by) | مجموع الاستهلاك (c) | مجموع الادخار (s) | الميل المتوسط للاستهلاك (APC) | الميل المتوسط للادخار (APS) | الميل الحدي للاستهلاك (MPC) | الميل الحدي للادخار (MPS) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | | | | | | | | |
| 100 | | | | | | | | |
| 200 | | | | | | | | |
| 300 | | | | | | | | |
| 400 | | | | | | | | |
| 500 | | | | | | | | |
| 600 | | | | | | | | |

**والمطلوب: أجب على ما يلي :**

(١) أكمل بيانات الجدول

(٢) حدد نقطة التعادل من خلال الجدول

(٣) أكتب دالة الاستهلاك

## تمهيد ضروري

**تعريف الطلب الكلي (Aggregate Demand):**

يعريف الطلب الكلي بأنه "إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب قطاعات الاقتصاد في الإنفاق والحصول عليها. وعلى هذا يتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي على النحو التالي:

1- في الاقتصاد المغلق: الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار

2- في الاقتصاد المفتوح: الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

**تعريف العرض الكلي (Aggregate Supply):**

يعرف العرض الكلي بانه مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد وذلك خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ أن:

العرض الكلي = الناتج = الدخل = (الاستهلاك + الادخار)

# أولاً : توازن الدخل القومي في اقتصاد مغلق (مكون من قطاعين)

- يتحدد التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي ، ولما كان العرض الكلي يتمثل في الدخل أو الناتج ، والطلب الكلي يتمثل في الإنفاق الكلي المكون من الاستهلاك والاستثمار (إنفاق القطاع العائلي على الاستهلاك، وإنفاق قطاع الأعمال على الاستثمار فقط) فإن : العرض الكلي = الطلب الكلي وبالتالي فإن الدخل = الإنفاق الكلي

- الاستهلاك + الادخار = الاستهلاك + الاستثمار وبالتالي فإن الادخار = الاستثمار

و على ذلك ، فإن المستوى التوازني للدخل يتحدد بالطريقتين التاليتين:

1- تساوي الدخل مع الإنفاق الكلي ( $Y = C + I$ ).

2- تساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ( $S = I$ ).

* فالطريقتان وجهان لعملة واحدة ، فالحصول على التوازن بإحداهما يضمن الحصول على نفس النتيجة باستخدام الطريقة الأخرى .